تأثير القروض المصرفية على مؤشرات الربحية بالتطبيق على البنوك التجارية فى ليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧

أ.د/ أيمن أحمد رجب (*)
د/ أحمد صقر (**)
أ/ نور الدين ميلود خليفة البوع (***)

الملخص:

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين القروض المصرفية وربحية البنوك التجارية فى ليبيا، حيث قامت الدراسة على بحث الاثر الناتج عن منح القروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على نسب الربحية مقاسة بكلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، والتعرف على طبيعة الاثر الواقع عليها من التغير فى مستوى القروض المصرفية بالمقاييس التى اعتمدتها الدراسة ،وصياغة الجوانب الفكرية لتقييم حجم القروض المصرفية فى محاولة للتعرف على التطورات التى حدثت خلال فترة الدراسة سواء للفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ وبيان الاختلاف بين الفترتين سواء لمعدلات الائتمان او الربحية فى المصارف الليبية ، وتمثلت مشكلة الدراسة فى البحث عن ما أحدثته التطورات المتعلقة بتقديم القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية العاملة فى ليبيا، ومدى تحقيق البنوك لاقصى استفادة ممكنة من الاصول المتاحة عن طريق منح القروض الائتمانية، ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التوصل لنتيجة توسع البنوك فى منح القروض المصرفية على معدلات الربحية وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل وهو ماهو الاثر الناتج من منح القروض

(*) أمين عام معهد الاستثمار والتمويل.
(**) استاذ التمويل المساعد – كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
(***) الباحث

المصرفية على ربحية البنوك التجارية فى ليبيا؟ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائى، بالتطبيق على اجمالى البنوك التجارية فى ليبيا وعددهم (١٦) مصرف، حيث تم تقسيم الدراسة لفترتان مستقلتان، الفترة الاولى من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة الثانية من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، وتوصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة احصائية للقروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على ربحية المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، وانه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة احصائية للقروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على ربحية المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، واوصت الدراسة ان يقوم القائمين على ادارة المصارف بالاستفادة من معادلة الانحدار التى توصلت اليها الدراسة فى التنبؤ بمستوى الربحية بناء على حجم القروض المصرفية التى يمنحها المصرف.

مقدمة:

إن البنوك هي مؤسسات مساهمة تسعى لتحقيق أكبر ربح، فإنها لابد أن تنظر إلى توظيف أصولها في أوجه تحقق هذا مع تقليل درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها، إضافة إلى المخاطر، هناك عوامل أخرى تؤثر في كيفية إدارة البنك لأصوله ومدى قدرته على تحقيق أرباح جراء ذلك، فهناك الاحتياطي الإلزامي والاحتياطي القانوني اللذين يحددهما البنك المركزي واللذان ينطوي الاحتفاظ بهما تحمل البنك لتكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة، كما يجب على البنك أن يحتفظ بنسبة مناسبة من الاحتياطي النقدي الفائض لديه لمواجهة السحوبات اليومية، وبعض ما قد يطرأ من سحوبات غير متوقعة أو لمواجهة السحوبات الموسمية. (الزرقان، ٢٠١٠)

حيث يعتبر الائتمان المصرفي في غاية الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد

الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الإقتصاد. (قورة، ٢٠٠٢)

فالائتمان المصرفى يعمل على الانتفاع بثروة أو الحق فيها مقابل الدفع في المستقبل من خلال منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل. (أحمد، ٢٠٠٤)

وتعد ربحية المصرف التجاري أمراً ضرورياً لبقاء المصرف واستمراره، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو أيضاً الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لأنَّه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله. (زعيتر، ٢٠٠٦)

١ـ مشكلة الدراسة:

شهدت المصارف الليبية العديد من التطورات المتعلقة بتطوير الادوات الائتمانية فى ظل التحديث المستمر لاليات التعاملات المصرفية بالاضافة الى تغيير مضمون العمل المصرفي فى ليبيا بشكل عام مما خلق توجهاً جديداً للمصارف التي أصبحت تحاول مواكبة هذه التغيرات وما أفرزته من تغير في توجهات السياسة النقدية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي، ولذلك فقد أصبح من الضرورة بمكان البحث عن ما أحدثته التطورات المتعلقة بتقديم القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية العاملة فى ليبيا، ومدى تحقيق البنوك لاقصى استفادة ممكنة من الاصول المتاحة عن طريق منح القروض الائتمانية، ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التوصل لنتيجة توسع البنوك فى منح القروض المصرفية على معدلات الربحية وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الاتى:

- ماهو الاثر الناتج من منح القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية فى ليبيا؟

٢- أهمية الدراسة:

اصبح من الواضح ان الربحية تمثل اكبر عامل تهتم به الادارة ولذا فان اهمية البحث تتلخص فى دراسة تاثير القروض المصرفية على ربحية المصارف التجارية، وهو ما يعد من اهتمامت الباحثين لما يمثل للقطاع المصرفى اهمية فى التعرف على حجم القروض التى تمنحها المصارف الليبية ومستوى الطلب على الخدمات الائتمانية بجانب الاثر الناتج من حجم الائتمان على الربحية وهو ماتسعى الدراسة الى التوصل اليه، ويكمن ذلك وراء غاية كل من المهتمين بمجال البحث للتعرف على كيفية تعظيم الارباح، ولذا فان الاهمية العلمية تتلخص فى البحث عن العلاقة مابين القروض المصرفية ومابين الربحية فى اطار تحليل الجوانب النظرية ودراسة واقع القروض المصرفية فى المصارف الليبية، اما عن الاهمية العملية فاستخلاص نتائج الدراسة يمكن ان يساعد المتخصيين للتوصل الى نموذج كمى يمكن من خلاله تقدير مستوى الربحية عند مستوى منح القروض مقارنتا بالاصول والودائع وهذا مايساعدهم على دراسة الواقع العملى.

٣- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق اهداف يمكن ايجازها فى النقاط التالية:

- دراسة العلاقة بين منح القروض وربحية البنوك التجارية فى ليبيا.
- دراسة الاثر الناتج عن منح القروض المصرفية على نسب الربحية التى تسعى الدراسة الى التعرف على طبيعة الاثر الواقع عليها من التغير فى مستوى القروض المصرفية بالمقاييس التى اعتمدتها الدراسة.
- الوصول الى نتيجة لاختبار أثر القروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على نسب الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول.
- التعرف على نتيجة اختبار أثر القروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على نسب الربحية ممثلة فى هامش ربح الايرادات.

- التوصل الى نتيجة اختبار أثر القروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على نسب الربحية ممثلة فى معدل العائد على الودائع.
- التوصل الى نتيجة اختبار أثر القروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على نسب الربحية ممثلة فى هامش الفائدة الصافى.
- صياغة الجوانب الفكرية لتقييم حجم القروض المصرفية فى محاولة للتعرف على التطورات التى حدثت خلال فترة الدراسة سواء للفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ وبيان الاختلاف بين الفترتين سواء لمعدلات الائتمان او الربحية فى المصارف الليبية.

٤ـ الدراسات السابقة:

- **دراسة (Khan, 2018) العلاقة بين مخاطر السيولة وبين القروض والتسهيلات الائتمانية وتاثير ذلك على ربحية البنوك التجارية فى الهند،** حيث هدفت الدراسة الى قياس العلاقة بين السيولة المصرفية وبين القروض والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها البنك على مؤشرات الربحية فى البنوك التجارية في باكستان، حيث انه قد تم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة الاصول السائلة الى الودائع وتم قياس القروض والتسهيلات الائتمانية من خلال نسبة اجمالى القروض الممنوحة الى اجمالى الاصول وتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع وهامش ربح الايرادات، وذلك خلال الفترة من العام ٢٠١٠ – ٢٠١٧ لعينة من ١٠ بنوك تجارية فى الهند، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٥% بين مخاطر السيولة وبين القروض والتسهيلات الائتمانية وان هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والربحية، وان هناك علاقة عكسية بين حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وبين مؤشرات الربحية مقاسة بكلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع وهامش ربح الايرادات،

واوصت الدراسة الى ان يتم مراعاة مخاطر السيولة عند التوسع فى منح القروض والتسهيلات الائتمانية نظرا لوجود الاثر على السلبى على الربحية.

- **دراسة (Yong, 2018) العلاقة بين القروض الائتمانية والاداء المالى فى البنوك التجارية فى كوريا،** حيث هدفت الدراسة الى قياس مستوى القروض الائتمانية التى تمنحها البنوك التجارية فى كوريا على الاداء المالى حيث ان الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنحها البنوك والعملية التشغيلية للموارد المتاحة لدى البنك واثر ذلك على معدلات الاداء مقاسة بالربحية في عينة من البنوك فى كوريا، حيث انه باستخدام بيانات عينة تشكلت من ١٦ بنك تجاري خلال الفترة من من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧، واستخدمت الدراسة منهج البحث المختلط والبيانات المالية الثانوية وتحليلها باستخدام نماذج الانحدار الخطي متعددة لقياس الربحية البنك، بالاعتماد على متغير تابع وهو الربحية ممثلا فى معدل العائد على الأصول ونسبة هامش الفائدة الصافى، ومن ثم تم تطبيق نموذج انحدار التأثير الثابت للتحقيق في تأثير المتغيرات المستقلة ممثلة فى نسبة القروض الى اجمالى الاصول وحجم البنك ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض، حيث اظهرت نتائج الدراسة أن التوسع فى منح القروض فى البنوك التجارية يؤدى الى زيادة معدل العائد على الاصول كمؤشر للربحية، وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض وبين الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ونسبة هامش الفائدة الصافى فى ظل حجم البنك، حيث اوصت الدراسة أن تعمل البنوك التجارية فى كوريا على الموازنة بين حجم القروض الممنوحة وبين درجة المخاطر التى يمكن التعرض اليها نتيجة للقروض المتعثرة.
- **دراسة (Zuman, 2017) العلاقة بين القروض والتسهيلات الائتمانية والسيولة تاثير ذلك على ربحية البنوك التجارية فى باكستان،** حيث هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين التوسع فى منح القروض والتسهيلات الائتمانية وبين السيولة المصرفية من خلال قياس النسب المالية، حيث تم قياس القروض

المصرفية بنسبة القروض الى اجمالى الودائع وتم قياس السيولة بنسبة النقدية الى اجمالى الاصول ومن ثم تم قياس الاثر على الربحية بنسبة معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على الاصول، حيث توصلت نتائج الدراسة الى ان التوسع فى القروض والتسهيلات الائتمانية مع عدم مراعاة حجم السيولة المتاحة فى البنك يؤدى الى اثر سلبى على الربحية فى البنوك التجارية فى باكستان، حيث تم تطبيق الدراسة على عدد ٦ بنوك تجارية فى باكستان خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ فى ظل التغيرات التى حدثت فى الاقتصاد فى باكستان، وقد تم تطبيق الادوات الاحصائية من خلال تطبيق الانحدار الخطى المتعدد فى ظل متغيرات رقابية تمثلت فى حجم البنك وعمر البنك.

- **هدفت دراسة (عبد القادر، ٢٠١٧) اثر التوسع فى منح القروض المصرفية على الاداء المالى للبنك ومؤشرات الاقتصاد،** حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من ١٠ بنوك فى مصر خلال الفترة من العام ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى نسبة التسهيلات الائتمانية الصافية الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض المتعثرة على اجمالى القروض، وبين متغير تابع تمثل فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة الصافى ومعدل النمو الاقتصادى للدولة، ومتغير تابع وهو الربحية والذى قد تم قياسه من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية فى ظل متغير رقابى حجم البنك، وتوصلت نتائج الدراسة وفقا لمنهجية البحث التى اعتمدت على اساليب التحليل الاحصائى ان هناك علاقة ايجابية بين التوسع فى القورض المصرفية وبين الربحية وان هناك عكسية بين نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض وبين الربحية ، وتم التوصل الى ان هناك علاقة ايجابية بين التوسع فى منح القروض المصرفية ومعدل النمو الاقتصادى للدولة.

- **دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٦) هدفت الى التعرف على تاثير التوسع فى التسهيلات والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية فى العراق،** حيث اعتمدت الدراسة على تحديد اثر نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى، حيث تم التطبيق على عينة من ١٠ بنوك يتميزوا بحجم القروض الائتمانية المرتفع وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وباتباع منهجية قياس معاملات الارتباط والانحدار وقد تبين ان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق المكلية وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة طردي بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الودائع وان هناك علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى وان هناك علاقة طردي بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة هامش الفائدة الصافى.
- **اهتمت دراسة (ناجح، ٢٠١٦) بقياس تاثير القروض المصرفية على مستويات الربحية فى ظل توسع البنوك فى عمليات الاقراض بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥،** حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التغير فى مستويات القروض المصرفية مقاسة بنسبة القروض الى اجمالى الاصول نسبة القروض الى اجمالى الودائع كمتغيرات مستقلة وذلك لقياس الاثر على الربحية كمتغير تابع مقاسا بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الوادئع وهامش ربح الايرادات، حيث انه خلال الفترة من العام ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ تعرضت مصر لمشكلة فى نقص التدفقات المالية مما ادى الى توجه الدولة نحو الاستدانة من

البنوك التجارية عبر ادوات الدين مما شجع البنوك التجارية على التوسع فى عمليات الاقراض وهو ما تم ملاحظته من خلال مقارنة نسب الاقراض لما قبل وبعد ٢٠١١، وقد قامت الدراسة على اختبار بيانات ١٢ بنك تجارى خلال فترة الدراسة، وقد تم تطبيق أسلوب النسب المالية لحساب هذه المتغيرات، كما تم استخدام اساليب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاضافة الي استخدام اساليب الاحصاء الوصفي، توصلت نتائج الدراسة الى ان المتغيرات المستقلة الممثلة فى القروض الى اجمالى الاصول نسبة القروض الى اجمالى الودائع توثر بشكل طردى على معدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع بينما لم يلحظ وجود اثر معنوى لتاثير نسبة القروض الى اجمالى الاصول نسبة القروض الى اجمالى الودائع الى هامش الفائدة الصافى ونسبة ربح الايرادات.

- **هدفت دراسة (Goman, 2016) الى قياس تأثيرحجم التسهيلات الائتمانية بالبنوك الكينية على ربحية البنوك،** حيث ان تقدير تأثيرحجم التسهيلات الائتمانية اتضح من خلال مطالعة الميزانيات لعينة من البنوك التجارية فى كينيا وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ وتم استخدام ادوات التحليل الاحصائى لاختبار العلاقة بين متغيرات مستقلة تمثلت فى نسبة القروض المصرفية الى اجمالى الاصول وذلك لقياس الاثر على متغيرات تابعة تمثلت فى كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع، فالاجراءات التى تم وضعها من قبل البنك المركزى فى كينيا خلال الفترة الاخيرة ادت الى التوسع فى الاقراض مما دعى الى ضرورة قيام الدراسة بقياس الاثر على الربحية وتوصلت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة احصائية ذات دلالة معنوية ايجابية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة معنوية ايجابية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة معنوية وان هناك علاقة معنوية ايجابية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الودائع.

- **بحثت دراسة (Somed, 2016) أثر مخاطر التوسع فى القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية فى اثيوبيا،** حيث ان البنوك التجارية شهدت مشكلة فى توافر السيولة وهو ما شجع الباحث على التعرف على تاثير التوسع فى الاقراض وتقديم التسهيلات الائتمانية بالرغم من وجود مشكلة فى السيولة بالمصارف الاثيوبية، حيث ان البنوك ترغب دائما فى تحقيق الربح ولكن قد يساهم ذلك فى مشكلة طويلة الاجل، لذا فان الدراسة قامت ببحث عملية الاقراض المصرفى خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥ وهي أكثر عرضة لتأثير مستويات السيولة بشكل مباشر وغير مباشر على البنك، فالتأثير المباشر من السهل تحديده ويمكن إدارته بسهولة، وحاولت هذه الدراسة تحديد كيفية تأثير نسبة القروض المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش ربح الايرادات، وتم قياس التغير فى نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الوادئع وبين معدل العائد على الوادئع ومعدل العائد على الاصول، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة فى كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الوادئع ومتغيرات تابعة تمثلت لقياس الربحية تمثلت فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش اللايرادات، وانتهت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وانه لم يلحظ وجود علاقة معنوية بين نسبة القروض الى اجمالى الودائع ومعدل العائد على الاصول وانه لم يلحظ وجود علاقة معنوية بين نسبة القروض الى اجمالى الودائع ونسبة هامش ربح الايرادت، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار، وأوصت الدراسة أن تقوم البنوك الاثيوبية بحساب المخاطر الناتجة من التوسع فى عملية الاقراض نظرا لانه لم تؤدى تلك العمليات الى تحيق مستوى الربح المطلوب.

٥- فرضيات الدراسة:

تتشكل فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية للقروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على ربحية المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠".
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول و نسبة القروض الى اجمالى الودائع على معدل العائد على الاصول فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠".
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على معدل العائد على الودائع فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠".
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على هامش الفائدة الصافى فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠".
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على هامش ربح الايرادات فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠".
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية للقروض المصرفية مقاسة بكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى

الودائع على ربحية المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧".

- **الفرضية الفرعية الاولى:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على معدل العائد على الاصول فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧".
- **الفرضية الفرعية الثانية:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على معدل العائد على الودائع فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧".
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على هامش الفائدة الصافى فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧".
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على هامش ربح الايرادات فى المصارف التجارية فى ليبيا للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧".

٦- منهجية الدراسة:

للتوصل الى نتائج اختبار الفرضيات وللاجابة على تساؤل الدراسة فان الدراسة قد اعتمدت على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائى، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلى لتوصيف المعلومات وتفسيرالاطار النظرى للدراسة واستخدام الاساليب الإحصائية لتحليل البيانات الفعلية للقوائم المالية للبنوك التجارية فى ليبيا، حيث تم اختيار المنهج الوصفي لكونه يتيح عرض الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كيفياً وكمياً، كما يسهم المنهج في

التقييم ومحاولة تفسير العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط بعملية قياس الاثر من منح القروض وبين الربحية للمصارف محل الدراسة، وتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائى لغرض بناء فرضيات الدراسة من خلال الدراسات السابقة فى محاولة لتطوير البحث والتوصل الى نتائج افضل، حيث تم اجراء الدراسة التحليلية للفترة من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٧، شملت الفترة الاولى مابين العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة الثانية من العام ٢٠١٢ حتى العام ٢٠١٧ اى لمدة ٦ سنوات ماقبل العام ٢٠١١ ولمدة ٦ سنوات بعد العام ٢٠١١ وبيان مستوى الاثر الناتج من القروض المصرفية على مستويات الربحية خلال كل فترة على حده، وايا من الفترتين اثرت فيهما القروض المصرفية على معدلات.

٧- متغيرات الدراسة:

- تظهر متغيرات الدراسة وفقا لنموذج الدراسة على النحو التالى وفقا لشكل(١)

الشكل رقم (١): نموذج الدراسة

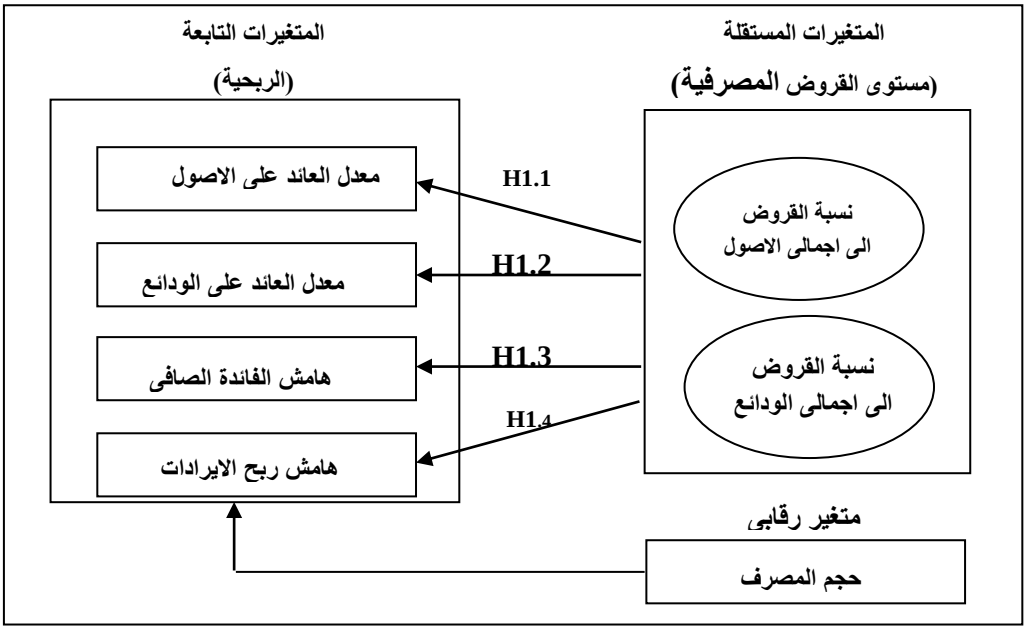

٨- مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من اجمالى البنوك التجارية فى ليبيا وعددهم (١٦) مصرف وهم يمثلوا اجمالى مفردات المجتمع، ولذا فانه يمكن من خلال عينة الدراسة ان يتم تمثيل مجتمع البحث والتى تحقق اهداف الدراسة ومن ثم يمكن التطبيق عليها وفقا لتطابق تلك المفردة مع خصائص تتعلق بتوافر متغيرات البحث.

٩- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فى حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود مكانية، وذلك على النحو التالى:

- **الحدود الموضوعية:** دراسة اثر القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية فى ليبيا.
- **الحدود المكانية:** القطاع المصرفى فى دولة ليبيا.
- **الحدود الزمنية:** قامت الدراسة على بحث فترتان مستقلتان، الفترة الاولى من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة الثانية من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧.

١٠- أساليب جمع البيانات:

للعمل على تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم تحديد اسلوب جمع البيانات التى تتعلق بالدراسة واهدافها، حيث انقسمت البيانات الى:

- **المصادر الاولية:** تتمثل فى البيانات المالية الفعلية لنتائج اعمال المصارف و المعلنة فى المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزى من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل فى التقارير والكتب والمراجع والنشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث حيث يتم الاعتماد عليها لصياغة الجانب النظرى للدراسة

١١- الدراسة التحليلية:

ووفقا لمنهجية الدراسة فانه تم حساب مصفوفة الارتباط (بيرسون) ، حيث ان نتائج مصفوفة الارتباط بين مؤشرات القروض المصرفية ومؤشرات الربحية في المصارف الليبية للفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ ، تشير الى ان هناك علاقة ارتباط ايجابى بين كلا من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين مؤشرات الربحية التى اعتمدت عليها الدراسة، والتى تظهر ارتباط معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥%، حيث تشير قيمة بيرسون للعلاقة بين اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول الى مستوى ارتباط ايجابى قدره ١٧.٤١% وهو يوضح ان ارتفاع مستوى القروض التى تصدرها المصارف الليبية ساهم فى زيادة معدل العائد على اصول المصارف وهو يوضح اهمية القروض الائتمانية فى تحقيق ارباح للمصرف، وتشير قيمة معامل بيرسون بين اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الاصول الى وجود ارتباط ايجابى قدره ١٣.٩% يؤكد ان ارتفاع مستوى القروض مقارنتا بالودائع يحقق للمصارف الليبية مستوى مرتفع من صافى الربح مقارنتا بالاصول الموجودة فى المصرف، وتشير قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين نسبة اجمالى القروض الائتمانية الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الودائع الى وجود ارتباط ايجابي قدره ٢٧.٦%، بينما تشير قيمة معامل الارتباط بين اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الودائع الى ارتباط ايجابى قدره ٢٥%، وتوضح قيم مصفوفة الارتباط ان هناك ارتباط ايجابى بين نسبة هامش الفائدة الصافى وبين كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول وبين نسبة القروض الى اجمالى الودائع عند معاملات ارتباط قدرها ١٧.٧% و١٦.٨% على التوالى والتى توضح ان زيادة منح القروض يحقق زيادة فى مستوى هامش الفائدة الصافى نتيجة لزيادة الطلب على القروض المصرفية، بينما تشير قيمة مصفوفة الارتباط الى انه هناك علاقة ارتباط ايجابى بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول وبين هامش ربح الايرادات قدرها ١٩.٦% توضح ان زيادة مقدار القروض المصرفية ساهم فى زيادة

ايرادات المصرف، وايضا يوجد علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين هامش ربح الايرادات قدرها ١٨.٨% فارتفاع مستوى القروض مقابل الودائع يعبر عن اتجاه المصرف الى التوسع فى منح التسهيلات بالرغم من ان ذلك سوف يؤدى الى زيادة مخاطر الائتمان فى المصرف الا ان التوسع فى منح القروض ساهم فى زيادة مستوى الارباح مقابل اجمالى الايرادات التى يحققها المصرف، حيث تشير كافة القيم الاحصائية الى مستوى معنوية مقبول احصائيا عند مستوى معنوية اقل من ٥% لنتائج مصفوفة الارتباط بين مستوى القروض المصرفية وبين الربحية فى المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٠.

بجانب انه تم حساب مصفوفة الارتباط بين مؤشرات القروض المصرفية ومؤشرات الربحية فى المصارف الليبية للفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧حيث ان هناك علاقة ارتباط ايجابى بين كلا من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين مؤشرات الربحية التى اعتمدت عليها الدراسة، والتى تظهر ارتباط معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥%، حيث تشير قيمة بيرسون للعلاقة بين اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول الى مستوى ارتباط ايجابى قدره ١٨.٨٥% للفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، وتشير قيمة معامل بيرسون بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الاصول الى وجود ارتباط ايجابى قدره ٢٠.٥١% يؤكد ان ارتفاع مستوى القروض مقارنتا بالودائع يحقق للمصارف الليبية مستوى مرتفع من صافى الربح مقارنتا باصول البنك وهو يؤكد اهمية التوسع فى مستويات القروض المصرفية فى ليبيا، وتشير قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين نسبة اجمالى القروض الائتمانية الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الودائع الى وجود ارتباط ايجابي قدره ١٦.٣%، بينما تشير قيمة معامل الارتباط بين اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الودائع الى ارتباط ايجابى قدره ١٠.٤%، وتوضح قيم مصفوفة الارتباط ان هناك ارتباط ايجابى بين نسبة هامش الفائدة الصافى وبين كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول وبين نسبة القروض

الى اجمالى الودائع عند معاملات ارتباط قدرها ١٣.٨% و٢٠.٦% على التوالى والتى توكد على ان التوسع فى منح القروض المصرفية يحقق زيادة فى مستوى هامش الفائدة الصافى نتيجة لزيادة الطلب على القروض المصرفية، بينما تشير قيمة مصفوفة الارتباط الى انه هناك علاقة ارتباط ايجابى بين نسبة القروض الى اجمالى الاصول وبين هامش ربح الايرادات قدرها ٢٠.٩% توضح ان زيادة مقدار القروض المصرفية ساهم فى زيادة ايرادات المصرف، وايضا يوجد علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين هامش ربح الايرادات قدرها ١٤.١٤%، حيث تشير كافة القيم الاحصائية الى مستوى معنوية مقبول احصائيا عند مستوى معنوية اقل من ٥% لنتائج مصفوفة الارتباط بين مستوى القروض المصرفية وبين الربحية فى المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى العام ٢٠١٧.

وفقا لمنهجية الدراسة فانه قد تم اجراء اختبار الانحدار الخطى المتعدد لقياس اثر كلا من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع كمقياسان للقروض المصرفية على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، حيث تم تقسيم فترة الدراسة الى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ والفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ ، حيث يوضح جدول رقم (١) نتائج المقارنة بين القيم الاحصائية للفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠) و(٢٠١٢-٢٠١٧):

وفقا لمنهجية الدراسة فانه تم قياس العلاقة الاحصائية بين المتغيرات لكل فترة على حده ، حيث يوضح الجدول رقم (١) مقارنة بين النتائج الاحصائية للفترتان.

الجدول رقم (١): مقارنة للنتائج الاحصائية للفترتان

المتغيرات			الفترة من(٢٠٠٥-٢٠١٠)			الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٧)		
			المعنوية	ميل الانحدار	اتجاه العلاقة	المعنوية	ميل الانحدار	اتجاه العلاقة
نسبة اجمالى القروض الى	معدل العائد على الاصول	Y1	0.0345 معنوي	0.092100	طردى	0.0201 معنوي	0.220662	طردى
	معدل العائد على الودائع	Y2	0.0000 معنوي	0.290690	طردى	0.0094 معنوي	0.115842	طردى

اجمالى الاصول (X1)	نسبة هامش الفائدة الصافى	Y3	0.0138 معنوي	0.133246	طردى	0.0257 معنوي	0.080045	طردى
	هامش ربح الايرادات	Y4	0.0256 معنوي	0.114818	طردى	0.0236 معنوي	0.164651	طردى
نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع (X2)	معدل العائد على الاصول	Y1	0.0380 معنوي	0.082715	طردى	0.0000 معنوي	0.234028	طردى
	معدل العائد على الودائع	Y2	0.0000 معنوي	0.143597	طردى	0.0117 معنوي	0.093289	طردى
	نسبة هامش الفائدة الصافى	Y3	0.0101 معنوي	0.125989	طردى	0.0314 معنوي	0.060053	طردى
	هامش ربح الايرادات	Y4	0.0387 معنوي	0.120168	طردى	0.0304 معنوي	0.120643	طردى

حيث وفقا للنتائج المشار اليها فى الجدول اعلاه (١) انه بالنسبة لعلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول فانه يتضح ان ميل الانحدار للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ قدره ٠.٢٢٠٦ وهو اكبر من ميل الانحدار للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وبالتالى فان تاثير نسبة القروض الى اجمالى الاصول على معدل العائد على الاصول للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ هو اكبر من مقدار الاثر للفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠، اما عن العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الودائع فان ميل الانحدار للفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ يقدر بـ ٠.٢٩٠٦٩ وهو اكبر الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، ايضا فان العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين نسبة هامش الفائدة الصافى للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ فان ميل الانحدار يقدر بـ ٠.١٣٣٢ وهى درجة ميل لها تاثير اكبر من الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ ، وبالنسبة الى بينما العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول وبين نسبة هامش ربح الايرادات فان درجة الميل للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ تقدر بـ ٠.١٦٤٦، وبالتالى فان نسبة القروض الى اجمالى الاصول للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧ كان لها تاثير كبير على معدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى، بينما عن الفترة من

٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ فان معدل العائد على الاصول ونسبة هامش ربح الايرادات كان لنسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول التاثير الاكبر عليهما خلال تلك الفترة.

ووفقا للنتائج فان العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الاصول فان درجة ميل الانحدار للفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ تقدر بـ ٠.٢٣٤٠ وهى الاعلى عن الفترة الاخرى، اما عن العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الودائع فان الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ لها درجة ميل تقدر بـ ٠.١٤٣٥ وهى اعلى من الفترة الاخرى، ايضا العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين نسبة هامش الفائدة الصافى للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ تقدر بـ ٠.١٢٥٩ وهى الاعلى من الفترة الاخرى، وبالنسبة الى بينما العلاقة بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين نسبة هامش ربح الايرادات فان الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ لها درجة ميل تقدر بـ ٠.١٢٠٦٤ وهى الاعلى من الفترة الاخرى، وبالتالى فان الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ فقد لاحظ وجود تاثير لنسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع على كلا من معدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى، بينما الفترة من ٢٠١٢حتى ٢٠١٧ فان نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع لها تاثير كبير على كلا من معدل العائد على الاصول وهامش ربح الايرادات.

وبالتالى فانه وفقا لنتائج ميل الانحدار والتى توضح ان هناك تباين بين درجة الاثر لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى ونسبة هامش ربح الايرادات خلال كلا الفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠) و (٢٠١٢-٢٠١٧) فان هناك انخفاض فى درجة الاثر بمقدار -٠.٠١٤١١ وهو يوضح ان هناك انخفاض فى تاثير القروض المصرفية على الربحية للفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٧ مقارنتا بالفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ ويمكن تفسير ذلك نتيجة لضعف الجهاز المصرفى الليبيى نتيجة للاحداث التى تلت العام ٢٠١١.

١٢- نتائج الدراسة:

وفقا لنتائج الاختبارات الاحصائية فانه يمكن صياغة النتائج على النحو التالى:

- تم التوصل الى انه توجد علاقة ايجابية بين القروض التى تمنحها المصارف الليبية وبين مؤشرات الربحية، حيث ان من خلال قياس الاختبارات الاحصائية تم التوصل وجود علاقة معنوية توضح ان التوسع فى القروض يؤدى الى زيادة مؤشرات الربحية حيث يمكن تفسير ذلك نظرا لان واقع الاقتصاد الليبيى مازال يعانى من مشاكل تتعلق بعدم وجود فرص استثمارية امام البنوك يمكن ان تساهم فى زيادة معدلات الربحية ولذلك تلجا البنوك الى التوسع فى اصدار القروض مما يساهم فى زيادة معدلات الربحية.
- توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك انخفاض فى مستوى الاثر الناتج من القروض المصرفية على مؤشرات الربحية للفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ عن الفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ حيث انه نظرا لانخفاض مستوى السيولة فى الاقتصاد الليبيى فان الافراد والشركات لجئوا بشكل اكبر الى الاقتراض من البنوك والمصارف الليبية مما ادى الى انخفاض فى مؤشرات الربحية بشكل اكبر عما كان عليه الوضع قبل العام ٢٠١١ حيث يرجع ذلك الى الاحداث التى مرت بها ليبيا.
- توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك اثر ايجابى لكلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع على معدل العائد على الاصول للفترتان، حيث ان التوسع فى منح القروض ساهم فى زيادة مستوى الارباح مقارنتا بالاصول.
- ان القوة التاثيرية للقروض على معدل العائد على الاصول خلال الفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ قدرها ١٩.٦% بينما اشارت النتائج الى ان القوة التاثيرية للقروض خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ قدرها ١٥.٠٧% وهو ما يؤكد ان الفترة بعد العام ٢٠١١ اثرت بشكل سلبى على الربحية.

- توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين معدل العائد على الودائع خلال الفترتان، حيث ان القوة التاثيرية لحجم القروض الممنوحة على معدل العائد على الودائع قدرها ٤٩.٦٨% خلال الفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، بينما اشارت النتائج الى ان القوة التاثيرية للقروض خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ قدرها ١٢.٥٤% حيث انه نظرا لانخفاض مستوى السيولة فقد انخفض حجم الودائع خلال الفترة التى اعقبت ٢٠١١، لذا فان الاثر الناتج من حجم القروض على معدل العائد على الودائع انخفض نظرا لانخفاض مستوى الودائع.
- انتهت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين هامش الفائدة الصافى، حيث ان القوة التاثيرية لحجم القروض الممنوحة على هامش الفائدة الصافى قدرها ٢٠% خلال الفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، بينما اشارت النتائج الى ان القوة التاثيرية للقروض خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ قدرها ١٥.٧% وهو مايوضح ان هناك انخفاض فى مستوى الربحية.
- انتهت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين كلا من نسبة القروض الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين هامش ربح الايرادات، حيث ان القوة التاثيرية لحجم القروض الممنوحة على هامش ربح الايرادات قدرها ١٦.٨% خلال الفترة من العام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، بينما اشارت النتائج الى ان القوة التاثيرية للقروض خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ قدرها ١٥.١٥% وهو مايوضح ان هناك انخفاض فى مستوى الربحية للفترة بعد ٢٠١١ وبالتالى ففقد انخفض الاثر الناتج من القروض المصرفية على مؤشرات الربحية.

١٣- توصيات الدراسة:

وفقا للنتائج التى تم التوصل اليها فانه يمكن صياغة التوصيات على النحو التالى:

- وفقا لما توصلت اليه من نتائج الدراسة والتى تشير الى وجود علاقة ايجابية بين القروض المصرفية وبين الربحية فانه لابد من دراسة الاسباب التى ادت الى انخفاض مستوى الاثر للفترة بعد ٢٠١١ والعمل على تحفيز الافراد والمؤسسات على زيادة حجم القروض بشكل اكبر يمكن ان حقق مزيد من الربحية للمصارف الليبية.
- توصى الدراسة ان يقوم القائمين على ادارة المصارف بالاستفادة من معادلة الانحدار التى توصلت اليها الدراسة فى التنبؤ بمستوى الربحية بناء على حجم القروض المصرفية التى يمنحها المصرف.
- ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي يصدرها مصرف ليبيا المركزى ملخص يوضح مستوى الاثر الناتج من القروض المصرفية على مؤشرات الربحية.
- حث المصارف التجارية فى ليبيا على تشجيع الافراد على زيادة معدلات الايداع حتى يمكن تلبية طلبات القروض مما يساهم فى زيادة مستويات الربحية لما كان عليه قبل العام ٢٠١١.

كما توصي الدراسة بالاهتمام بالموضوعات التالية كمقترحات لدراسات مستقبلية:

- اثر تطبيق قواعد الحوكمة على التغير فى مستوى كفاءة ادارة المصارف التجارية.
- دراسة العوامل المؤثرة على التغير فى حجم القروض والتسهيلات الائتمانية.
- العلاقة بين قيمة المصرف وحجم المصرف واثر ذلك على مؤشرات الربحية.
- قياس العلاقة بين راس المال العامل والسيولة المصرفية واثر ذلك على مؤشرات الربحية فى المصارف الليبية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- أبو زعيتر، باسل جبر حسن، (٢٠٠٦)، **"العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية"**، فلسطين الجامعة الإسلامية، غزه كلية التجارة، قسم محاسبة وتمويل.
- أحمد، عبد الوهاب، أحمد، (٢٠٠٤)، **"التمويل وإدارة المؤسسات المالية"**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- الزرقان، صالح طاهر، (٢٠١٠)، **"التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، SSN: 2072778X Year: 2010 Issue: 23 Pages: 265-2.
- عبد القادر، محمد محمود، (٢٠١٧)، **"أثر التوسع فى منح القروض المصرفية على الاداء المالى للبنك ومؤشرات الاقتصاد"**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بنها، مصر.
- عبد المجيد، مصطفى، (٢٠١٦)، **"اثر التوسع فى التسهيلات والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية فى العراق"**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية، جامعة بغداد.
- قورة، أحمد (٢٠٠٢) **"الائتمان المصرفى، والقروض المصرفية الأزمة والحل"**، القاهرة، مكتبة الجامعة الاسلامية
- ناجح، عادل ابو الفضل، (٢٠١٦)، **"اثر القروض المصرفية على مستويات الربحية فى ظل توسع البنوك فى عمليات الاقراض بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥"**، رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة اسيوط.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Goman.O. L. (2016). *"The impact of credit facilities on the profitability of Kenya banks"* Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 3/1 (2016) 17-30.
- Khan. A.D. (2018). *"The relationship between liquidity risk and credit facilities and its impact on the profitability of commercial banks in India"* Indian Accounting Review 8, No3.

- Somed.G. (2016).*"The impact of bank loans and credit facilities risk on the profitability of banks in Ethiopia".* Journal of International Business Studies, Vol. 39No. 6 pp 461-486
- Zuman. K.L. (2017). *"The relationship between credit facilities, liquidity and profitability of commercial banks in Pakistan"*. Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2226-1661